الاقتصاد العراقي:بعض مشكلات الحاضر ورهانات المستقبل

عناصر استراتيجية اقتصادية جديدة (٤-٥)

د. صالح ياسر

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية منظومة الحلول الاقتصادية - الاجتماعية الأساسية المترابطة مع بعضها البعض والتي تشتمل على:
-أهداف النشاط الاقتصادي/ الاجتماعي.
-طرق ومناهج تحقيق الأهداف.
-أدوات أو وسائل النشاط الاقتصادي/ الاجتماعي والظروف المحيطة.
ولذلك فإن كل استراتيجية للتنمية ينبغي أن تشتمل على المكونات التالية:
*الأهداف التي سيتم إنجازها خلال هذه الاستراتيجية ذات الأفق المحدد.
*الوسائل الضرورية لتحقيق تلك الأهداف .
*الميكانيزمات أو الآليات التي بواسطتها يجري السعي لتوزيع الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة.
*الظروف العامة التي تطبق فيها الاستراتيجية والتي تحدد اختيار هذه الاستراتيجية أم تلك.
عند صياغة الاستراتيجية يجب الانتباه إلى قضيتين مهمتين:
١- إعارة الانتباه إلى الأفق الزمني.
٢- أن لا تتدخل الاستراتيجية في التفاصيل وإنما تحدد أطراً عامة للنشاط.
وإضافة لذلك فإنه وعند صياغة أهداف الاستراتيجية لا بد من إعارة الاهتمام المطلوب لطائفة من القواعد أو المبادئ العامة وهي:
أ. القاعدة الأولى هي المرونة. يجب الانتباه إلى حقيقة الانطلاق في صياغة الأطر العامة للاستراتيجية هي معرفة الظروف التي يعمل فيها الاقتصاد الوطني، وحقيقة أن تلك الظروف تتعرض للتغير المستمر نتيجة طائفة من العوامل من بينها:
-التقدم العلمي التقني والتطورات العاصفة في تنظيم الانتاج وخصوصاً الصناعي بنتيجة ظهور وسائل وتقنيات وطرق جديدة للإنتاج.
-الضغوطات الاجتماعية الرامية لرفع مستويات المعيشة وخصوصاً على خلفية التغيرات السريعة لأنماط الاستهلاك.
-حاجات حماية البيئة، وقبل كل شيء بسبب التردي المتسارع في الأوضاع البيئوية نتيجة التقدم وخصوصاً في القطاعات الصناعية المختلفة.
-عدم استقرار المحيط الخارجي، وبالأخص في أسواق الخامات والتجارة الخارجية، إضافة إلى درجة الانفتاح المتعاظمة للاقتصادات المعاصرة والاتجاهات المتزايدة نحو العولمة من جهة والنزوع إلى التكتلات الاقتصادية والتكامل الجهوي من جهة أخرى.
ب. القاعدة الثانية: إعداد بدائل مختلفة لمشروعات الاستراتيجية تشكل "طاقية أمان" عند حدوث تغير راديكالي في عمليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والتكنيكية- الانتاجية يكون مغايراً لما تم تحديده عند اتخاذ القرارات الستراتيجية. إن هذه البدائل تسمح بالانتقال السهل (بدون صعوبات) إلى بديل استراتيجي آخر دون تجاوز الخط العام للاستراتيجية وبدون القيام بأعمال إضافية.
ت. القاعدة الثالثة: الوحدة الداخلية المتناغمة للاستراتيجية والطابع الشمولي لها. إن عدم أخذ هذه القاعدة بنظر الاعتبار سوف يؤدي إلى تشويه صورة المستقبل ومن ثم لا يسمح بتطور متناغم لمختلف مكونات الاستراتيجية.
ث. القاعدة الرابعة: واقعية الاستراتيجية والتعليل العلمي أثناء تطبيقها.
ج. القاعدة الخامسة: المراعاة الشاملة لجميع العوامل التي تؤثر على الاستراتيجية وتحديد إمكانيات تطبيقها وضرورة التحليل العلمي السليم لتناسب القوى وإمكانيات البلاد.

عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية
١. العنصر الأساس لاستراتيجية التنمية هو النمو الاقتصادي. ويشتمل على التوسيع المتواصل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.
٢. العنصر الثاني هو التغيرات الهيكلية. إنها حاملات التقدم الاقتصادي. إن تحديد الهيكلية وموقعها المتميز في استراتيجية التنمية يرتبط بالموقع المتغير الذي يحتله وسيحتله البلد المعني في قسمة العمل الدولية.
بداية لا بد من الإشارة إلى أن من شروط نجاح التغيير الجذري الشامل والضروري في العراق، الإلتزام السياسي المسبق بطرق إدارة الاقتصاد والتنمية والمجتمع الذي نفتقده في البرامج والسياسات المعلنة من طرف الكثير من الأحزاب والقوى السياسية. وفي هذا المجال تواجه التعهدات السياسية مسألة الاختيار الصعب من بدائل الإدارة التي تتراوح بين آلية السوق ودور القطاع الخاص وبين تدخل الدولة في تخطيط النمو الاقتصادي والتنمية.
ولهذا يتعين على أية استراتيجية جديدة، إن أرادت أن تنطلق انطلاقة صحيحة، أن تأخذ بنظر الاعتبار تجارب العقود السابقة في الحقل الاقتصادي التي أكدت جملة من الحقائق من بينها ثلاث مهمة جداً وهي (لمزيد من التفاصيل قارن: د. صبري زاير السعدي المشروع الاقتصادي العراقي: البديل في إدارة النفط والتنمية والديمقراطية):
١. فشل المناهج والخطط الاقتصادية التجريبية والجزئية.
٢. خطورة الاعتماد المتزايد على قطاع تصدير النفط الخام.
٣. الوعود السياسية بدون رصيد.
وبمقابل ذلك لا بد من الإنطلاق كذلك من المستوى الفعلي (وليس المفترض) الذي بلغته الأزمة البنيوية العميقة. ويعني ذلك من بين ما يعينه:
أولاً: أنه ليس هناك من حلول سحرية سريعة للمشكلات الفعلية التي يعانيها الاقتصاد العراقي. ولهذا فإن نجاح هذه الاستراتيجية يقترن بشكل وثيق بالقيام بتحليل اقتصادي - سياسي ذي مضمون اجتماعي يتعامل مع الطبيعة الشاملة للأزمة القائمة. وبعبارة أكثر تبسيطاً فإن السياسات المقترحة في الاستراتيجية لا بد أن تقوم على الفهم المتكامل للظروف والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية الرافعة وطرق تفاعلها، مع عدم تجاهل تطورات الاقتصاد العالمي والاستفادة من الجوانب الإيجابية من العولمة مع العمل على تقليص أثارها السلبية.
ثانياً: ويعني ذلك أننا نحتاج لأكثر من عقدين، ابتداءاً من انطلاق هذه الاستراتيجية، من أجل الوصول إلى المستوى الذي كان عليه الاقتصاد العراقي قبل الحرب العراقية - الإيرانية أو حتى قبل حرب الخليج الثانية.
ثالثاً: إن بلادنا بحاجة إلى عدة مئات من المليارات لا لتأمين إعادة إعمار البلاد فحسب، بل ولدفع التعويضات المفروضة على العراق (وحتى بعد تخفيضها بموجب قرار ١٤٨٣) بموجب قرارات سابقة لمجلس الأمن الدولي.
رابعاً: إن مستقبل الانتعاش الاقتصادي تؤطره عدة عوامل من أهمها: العوائد النفطية، الديون الأجنبية، تعويضات الحرب.
خامساً: ونظراً لأن المسألة الاجتماعية بجوانبها المختلفة من حريات وضمانات وعدالة، تقع في صميم حركة التغيير المطلوبة فإن تناولها على نحو منهجي ضروري لضمان فاعلية المؤسسات السياسية البديلة.
سادساً: إن أهمية التأكيد على تحديد موقف معلل من العامل النفطي ناجم عن طائفة من الحقائق من بينها أن النظام السابق قد فشل فشلاً ذريعاً في إدارة الاقتصاد الوطني، ولكنه مع ذلك بقي في الحكم لفترة طويلة بسبب استخدامه المنظم للإرهاب ضد السكان والمقترن بتبذيره المفرط للعوائد النفطية في محاولاته المتكررة لتخطي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على طريقة إطفاء الحريق. وقد ساعدت تلك العوائد السلطة الحاكمة آنذاك لتبرير شعاراتها القومانية، وعلى التورط في مشاريع التسلح العسكري غير التقليدي الضخمة وغير النافعة.
سابعاً: لا بد من العودة، إذن إلى الأساسيات: إلى الأهداف الأصيلة للتخطيط والتنمية، وفي مقدمتها زيادة الناتج القومي للبلاد. وإذا أصبح ذلك هو الهدف الوطني مرة أخرى فإن النفط سيصبح عندئذ وسيلة السياسة الاقتصادية لرفع الناتج القومي بدلاً من بعثرته كمصدر رئيس للدخل والاستخدام.
ثامناً: تشير التجربة التاريخية إلى أن جذور المشاكل الفعلية الحالية بدأت حين بدأت الأنظمة الحاكمة بإساءة استخدام الإيرادات النفطية العامة في تمويل الانفاق الحكومي غير المقيد. وتعمقت تلك المشكلات منذ البدء بتهميش دور المؤسسات الاقتصادية والمالية المتخصصة وتجاهل أهمية مشاركة الرأي العام والمعنيين من المتخصصين ببحث ومناقشة ومراقبة كيفية التصرف بالعوائد المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام. لذلك فإن أي مشروع اقتصادي للمعالجة الجذرية للمشكلات القائمة ومشكلات التنمية على المديين المتوسط والبعيد، يجب أن يفترض ما يلي:
-تلبية الشروط السياسية والاقتصادية والمؤسسية للاستفادة من كل قطاعات الاقتصاد الوطني.
-بلورة الشروط المطلوبة لتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن وكمصدر للعوائد المالية فقط (أي كمصدر للتكاثر المالي وليس للتراكم) إلى قطاع منتج للثروات ويكون قطباً لقيام صناعات أمامية وخلفية تؤمن ذلك التشابك القطاعي المطلوب لتحقيق إقلاع تنموي حقيقي.
-ونظراً لأن المسألة الاقتصادية وحدها غير كافية إذا لم ترتبط بالمسألة الاجتماعية، فإن حاجة ملحة للتأكيد على إشكالية الديمقراطية ومؤسساتها التي ينبغي أن توفر الشروط المثلى لتحقيق رقابة مجتمعية قادرة على مراقبة كيفيات التصرف بالعوائد المتأتية من تصدير النفط بما يخدم تحقيق التنمية بوتائر متصاعدة من جهة، والتوزيع العادل لثمار هذه التنمية من جهة أخرى. ولهذا فإن هناك حاجة ملحة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على أهمية الربط الصحيح بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في ظروف بلادنا الملموسة فهو السبيل الوحيد القادر على إخراج بلادنا من محنتها وأزمتها البنيوية. ومن هنا فإن الحاجة الواضحة والملحة لتوظيف الموارد المالية النفطية في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة، ستبقى، كما كانت دائماً، مشروطة بالطريقة الصحيحة لإدارة الاقتصاد وممارسة الديمقراطية في السياسات والقرارات العامة.
-ضرورة الوعي بأن المرحلة القادمة ليست بحاجة إلى إعادة الإعمار فحسب برغم أهمية ذلك، بل إلى التجديد والتحديث التقني وإلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولن يتحقق ذلك إلا في ظل عراق ديمقراطي.
تاسعاً: الحاجة إلى معالجة جذرية لقضية المديونية التي بلغت اليوم أرقاماً فلكية. برغم اختلاف التقديرات حول حجم الديون التي تسبب فيها النظام العراقي السابق، فإنها تقدر بمليارات الدولارات. ومن المؤكد أن الحجم الهائل للمديونية وأعبائها الكبيرة سيلقي بثقله على أية سلطة جديدة وتجعل إمكانيات الخروج من الأزمة أكثر تعقيداً.
وبرغم عدم وجود معطيات مؤكدة لأسباب مختلفة فإن العديد من التقديرات تشير إلى أن الحجم الكلي للديون العراقية قد يربو على نحو ٣٠٠ مليار دولار، في حين تشير مجلة ميس MESS الاقتصادية المتخصصة في أحدث تقاريرها حول الديون العراقية إلى أن حجم الديون الخارجية للعراق يتراوح ما بين ١٠٣,٥-١٢٩٣٤ مليار دولار وهي لا تشمل طبعاً تعويضات حرب الخليج الثانية والتي يقدرها البعض بنحو ٤٤ مليار دولار.
في حين قدر وزراء مال البلدان السبعة الأكثر تصنيعاً، الذين اجتمعوا في واشنطن في العاشر والحادي عشر من نيسان ٢٠٠٣ للتحضير لاجتماع الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن القمة السنوية للحكومات الثماني (بداية حزيران في ايفيان)، على تحديد دين العراق الخارجي بمئة وعشرين مليار دولار، أي مبلغ يزيد عن دين تركيا (التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق)، هذا من دون ذكر التعويضات المترتبة على العراق بسبب غزو الكويت عام ١٩٩٠.
وإذا صدقنا وزراء مال الحكومات السبع، تصبح ديون العراق، فيما لو أخذت في الحسبان هذه التعويضات، ٣٨٠ مليار دولار. يكون "عراق ما بعد صدام" هكذا صاحب "الامتياز" الكئيب المتمثل في كونه البلد الأكبر مديونية في العالم الثالث، متخطياً بذلك إلى حد بعيد دولة كالبرازيل بدينها القياسي الذي يبلغ حالياً ٢٣٠ مليار دولار. ولا تكفي الأرقام المطلقة بمفردها بل يجب ربطها بمعطيات أخرى لكي تتوضح الصورة. إن حجم المديونية المشار إليه أعلاه (٣٨٠ مليار دولار) هو ما يزيد على الناتج المحلي للعراق بأكثر من ١٥ مرة ويفوق صادراته بما يزيد على ٢٤ ضعفاً. ولو افترضنا أنه سيتم تخصيص نصف عائدات النفط العراقي لتسديد ديون العراق فإن ذلك سيتطلب ٣٠ عاماً للانتهاء من هذه الديون. ومن هنا أهمية تخفيف هذه الديون الذي يعد خطوة أساسية لإنجاح أي استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.
وبغض النظر عن التفاوت في الأرقام الإحصائية إلا أن هناك حقيقة متفق عليها هي ضخامة حجم المديونية، ومن ثم ينطرح سؤال محدد هو مدى قدرة العراق على سدادها، وفي ظروف الأزمة المتفاقمة هل هناك إمكانيات حقيقية لسدادها؟ وهل يمكن إعفاؤه منها أو من جزء؟
ونتيجة لمدى تأثير هذه القضية البالغة التعقيد، محلياً ودولياً، فقد استحوذت على اهتمام مختلف المؤسسات العالمية والقوى الاقتصادية الكبرى، حيث دعا البنك وصندوق النقد الدوليين إلى ضرور إعادة جدولة ديون العراق في إطار "نادي باريس"، كما طالبا بضرورة تخلي بعض الدول الكبرى مثل فرنسا وروسيا عن بعض ديونهما لدى العراق حتى لا تتحمل الحكومة الجديدة أعباء هذه الديون وتتفرغ لإعادة الإعمار.
وبغض النظر عن حقيقة تلك الأرقام فإن ما يلفت النظر في هذا الصدد هو كيف سيتم سداد هذه المليارات في ظل ناتج محلي إجمالي من المتوقع ألا يتعدى ٥٠ مليار دولار سنوياً تأتي جميعها من عائدات النفط العراقي.

دورة البورصة

ليكن التمويل الأجنبي وسيلة لدعم الصناعة والنمو الاقتصادي

حسام الساموك

في حين تتنافس شركات عالمية ومؤسسات من مختلف البلدان لتشارك في ما عرف بمشاريع إعادة إعمار العراق تتقاطر إلى بغداد آلاف الوفود وممثلي المؤسسات الاقتصادية والبنوك والشركات مختلفة الاختصاص لتستحوذ على ما يمكنها من مشروعاته صناعية أو مقاولات.
فقد أعلنت وزارة التجارة العراقية عن وكالات تجارية لإثنتي عشرة شركة أردنية ولبنانية وهولندية وألمانية وإماراتية وسعودية لممارسة الأعمال التجارية في العراق، في الوقت الذي أكدت الوزارة في توجهاتها أنها تواصل العمل في منح الشركات والوكالات التجارية العراقية والعربية والأجنبية في آن واحد تصاريح العمل وممارسة الأنشطة التجارية. لقد أكدت وزارة التجارة أنها تنتهج مبدأ الباب المفتوح في التعامل مع تلك الشركات الراغبة في العمل ضمن الساحة المحلية وفسح المجال أمامها للمشاركة في إعادة إعمار العراق، انطلاقاً من توجهات قانون الاستثمار الجديد الذي يستهدف العمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية في العراق.
ومع القناعة الكاملة في أهمية دخول الرساميل الأجنبية والعربية لإنعاش الحركة الاقتصادية لكننا نؤكد أهمية تقنين هذه السياسة وترشيدها بمايدعم الاقتصاد الوطني لا أن يكون أداة لابتلاع المنشآت الوطنية وتفتيتها، أو إفشال فعالياتها في التنمية الاقتصادية من خلال غزو الأسواق المحلية وإغراقها بالمستوردات التي تنافس منتجات الشركات والمصانع الوطنية، خاصة تلك التي أكدت جدارتها النوعية وباتت جزءاً من التراث الصناعي العراقي الملبي لاحتياجات البيئة المحلية وذوق المستهلك العراقي.
إذن لابد أن تتوفر المؤسسات القابضة على نشاطات الاستيرادات، برغم عدم فاعليتها خلال الحقبة القائمة، على تحديد ما تحتاجه السوق العراقية فعلاً وعلى أساس المواصفات التي تؤشرها مؤسسات السيطرة النوعية،
مع القناعة المسبقة، بأن هذه المؤسسات نفسها قد تم إفشال دورها ونشاطاتها الفعالة في التعامل مع المستوردات كجزء من حملة مقصودة لتخريب الاقتصاد الوطني وإفساد ذمم بعض القائمين على المؤسسات الرقابية في هذا الميدان العتيد.
من هنا تبرز أهمية تفعيل نشاطات أجهزة السيطرة النوعية باعتبارها صمام أمان بالغ الأهمية في حماية ثروتنا الوطنية بما فيها الاستيرادات التي تكلف المستهلك العراقي ملايين الدولارات من الخزين الوطني الآيل للنفاد.
وفي الاتجاه المقابل فإننا نضع مؤشرات لا بد أن تعتمد في التعامل مع برامج التمويل الأجنبي والعربي في آن واحد، وهو أننا ننتظر من الرساميل الوافدة أن تحل بعض معضلاتنا الاقتصادية، لا أن تسهم في خلق معضلات جديدة وتربك عجلة الإنتاج الوطني بشكل أو بآخر. ومع القناعة المتاحة بأن توجهات اقتصاد السوق وحرية التجارة هي المبادئ القائمة في كل معطيات التجارة الدولية،
لكننا ينبغي أن نقف عند خطوط حمر من أبسط حقوقنا الوطنية أن نؤشر لها ونسعى لتثبيت حدودها، وهي أن التمويل الأجنبي والعربي يجدر أن يتجه لما يعزز برامجنا الاقتصادية الوطنية، لا أن يزيد من وطأة مشاكلنا الاقتصادية الحالية، بمعنى أننا نتطلع، بل نسعى بكل إرادتنا ونتشبث بكل ما تبقى من تمسكنا بثوابتنا الوطنية أن توجه الرساميل الوافدة، بصيغ التمويلات أو الاستثمارات أو حتى القروض لدفع حركة الإنتاج في كل ميادين اقتصاداتنا الوطنية.
من هذا المنطلق، نرفع صوتنا مع جموع مواطنينا لنعزز صناعتنا الوطنية ونبني العراق محملاً بتلك الأماني، لا أن نجعله سوقاً استهلاكية للآخرين.

العراق يطرح مسكوكات نقدية وورقية من فئة ٥٠٠ دينار

يعاود البنك المركزي العراقي في غضون الشهرين المقبلين وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ طرح مسكوكات نقدية لسد حاجات السوق العراقية من العملات النقدية الصغيرة وتوفير وسيلة دفع مناسبة لتمويل المعاملات التجارية والخدمية ذات الكلفة المنخفضة.
وتحمل هذه المسكوكات التي ستكون من فئات ٢٥ و٥٠ و١٠٠ دينار رموزاً ومعالم أثرية وتاريخية ولشخصيات ذات حضور دائم في حياة العراقيين على مر العصور.
يذكر أن العراقيين كانوا حتى عام ١٩٩٠ يتعاملون في تسيير معاملاتهم اليومية بسبع فئات من المسكوكات النقدية المعدنية هي ٥ و١٠ و٢٥ و١٠٠ و٢٥٠ و٥٠٠ فلس ودينار واحد، وكان يتداولها العراقيون باعتبارها ذات قيمة شرائية جيدة نسبياً، مع ملاحظة أن الدينار الواحد يساوي ١٠٠٠ فلس.
واحتوت جميع المسكوكات المتداولة في تلك الفترة، التي صنعت من النيكل والنحاس والحديد غير القابل للصدأ، على رسم بارز لثلاث نخلات تتخللها جداول تحتها مجرى ماء مع صورة لمجموعة من النخيل، وتم تثبيت التاريخ الهجري في الجهة اليمنى لهذه المسكوكات والتاريخ الميلادي في الجهة اليسرى منها، في حين احتوى ظهرها على عبارة الجمهورية العراقية في الأعلى وفي أسفلها ورقة تبغ متقاطعة مع سنبلة قمح، وإلى جانب ذلك أصدر البنك المركزي مسكوكات تذكارية في أوقات سابقة احتفاء بمناسبات محلية وعالمية لشخصيات تاريخية معينة.

وزارة النفط:
العراق باع ستة ملايين برميل من النفط لشركات عالمية

أعلن مسؤول في وزارة النفط العراقية أن بلاده باعت للمرة الثانية ستة ملايين برميل من النفط عبر الإنابيب الشمالية في كركوك بميناء جيهان التركي والذي تعرض للعديد من عمليات التخريب. وقال عاصم جهاد مستشار وزير النفط أن العراق باع ستة ملايين برميل من النفط الخام من الحقول برميل من النفط الخام من الحقول النفطية الشمالية عبر الأنبوب الذي يربط حقول كركوك النفطية بميناء جيهان التركي. وأضاف أن النفط بيع إلى ست شركات عالمية بواقع مليوني برميل لشركة اكسون موبيل الأمريكية العملاقة ومليون برميل لكل من شركتي ريبسول وسيبسا الأسبانيتين ومليون برميل لشركة هيلينيك بتروليوم اليونانية. وهي المرة الثانية التي يبيع فيها العراق نفط خام كركوك. فقد أعلن وزير النفط العراقي إبراهيم بحر العلوم في ١٤ آذار الماضي أن شركة تسويق النفط العراقية باعت ستة ملايين برميل من نفط كركوك الخام إلى ست شركات نفطية أوروبية. وأوضح بحر العلوم أن هذه الكميات بيعت لشركة رويال دوتش وتوتال الفرنسية وايني الإيطالية وهيلينيك اليونانية وتوبراس التركية.

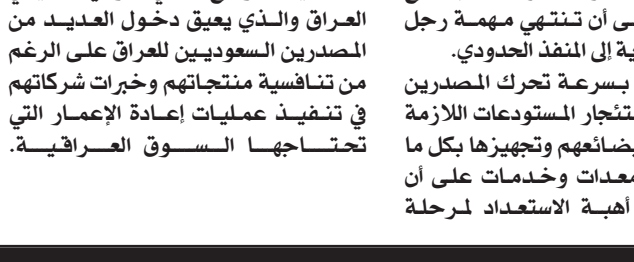

العراق يرجئ اول مؤتمر نفطي عالمي الى الخريف المقبل بسبب الاوضاع الامنية

بغداد

اكد المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد لوكالة فرانس برس ان الوزارة قررت تأجيل اول مؤتمر نفطي عالمي الى الخريف المقبل بسبب الاوضاع الامنية.
وقال جهاد ان "الوزارة ارتأت، وبسبب تردي الاوضاع الامنية، تأجيل اول مؤتمر نفطي عالمي كان من المفترض ان يفتتح الأحد الماضي في مدينة البصرة (٥٥٠ كم جنوب بغداد) الى الخريف المقبل".واضاف ان "الوزارة ابلغت قبل فترة قرار التاجيل بواسطة رسائل خطية الى ممثلي الشركات العالمية التي سبق ان دعيت لحضورالمؤتمر".
واوضح جهاد ان "اختيار فصل الخريف جاء بسبب عامل الطقس الذي سيكون معتدلا ومناسبا لحضور المئات من ممثلي الشركات ورجال الاعمال والخبراء في

٧,٩ مليار دولار عائدات خصخصة المؤسسات الحكومية الروسية

موسكو (اف ب)

صرح رئيس ديوان المحاسبة سيرغي ستيباشين ان عائدات مشاريع الخصخصة التي شملت حوالى ١٤٥ الف شركة حكومية في السنوات الماضية بلغت، ٧,٩ مليار دولار.
ونقلت وكالة الانباء الروسية "انترفاكس" عن المسؤول الروسي قوله اثناء طاولة مستديرة ان هذا المبلغ "يعادل تماما ما انفقه السياح الروس في الخارج العام الماضي".
وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كلف ديوان المحاسبة في كانون الاول الماضي تحليل نتيجة خصخصة الشركات الحكومية في السنوات العشر الاخيرة.
ويتزامن هذا التحليل مع اعلان السلطات عزمها على التزام شفافية اكبر في عمليات الخصخصة وتجنب بيع املاك الدولة باسعار زهيدة، كما كان عليه الحال في التسعينيات، عندما اطلقت حركة الخصخصة.
الا ان ستيباشين اكد ان هذا التحليل لا يهدف الى التشكيك بعمليات التخصيص الماضية.
يذكر ان شركة واحدة في الاقل هي "اباتيت" تواجه ملاحقات قضائية بدات في تموز الماضي ضد مسؤولين في المجموعة النفطية الروسية "يوكوس".
وقال ستيباشين ان "عملنا هدفه المستقبل وليس الماضي"، موضحا ان "الهدف الرئيس ليس التنصل من كل الجوانب الخاطئة او احتساب خسائر البلاد من وسائل القرصنة التي استخدمت في الخصخصة".
وتطرق الرئيس بوتين ايضا في كانون الاول الماضي الى امكانية اعادة النظر في عمليات الخصخصة التي حصلت في التسعينيات في الحالات التي عمل فيها رجال اعمال على "خرق القوانين".
وقال ستيباشين ان "وسائل التخصيص ونتائجها طرحت عقبات خطرة بالنسبة لاقامة اقتصاد تنافسي مع قدرة كبيرة على النمو".
وقد ادت عمليات الخصخصة في التسعينيات الى تشجيع تمركز ثروات البلاد بين عدد اقل من الايدي.

السعودية تعتزم فتح منفذ الرقعي على الحدود العراقية وتتكفل بإنشاء الطرق للوصول إلى البصرة

يعتزم مركز تنمية الصادرات السعودية مخاطبة الجهات الحكومية الرسمية للبدء بالعمل على فتح منفذ الرقعي مع الحدود العراقية، وذلك بتكفل السعودية بإنشاء طريق (مزفت) يربط الحدود السعودية بمدينة البصرة ليتسنى للصادرات المحلية الوصول إلى جنوبي العراق بيسر وسهولة خاصة أن المسافة لا تتجاوز ١٢٠ كلم التي تربط منفذ الرقعي بالبصرة.
وقال الدكتور عبد الرحمن الزامل رئيس مجلس إدارة مركز تنمية الصادرات السعودية أن المركز يعتزم مخاطبة وزارة المالية بأن تتكفل السعودية بإنشاء الطريق ليكون بذلك أولى المساهمات السعودية للمشاركة في إعادة إعمار العراق والتي تخدم الصادرات المحلية في حال تسلم العراقيين للسلطة.
وأكد الزامل عقب ترؤسه الاجتماع الرابع للمجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية في دورته الخامسة بأن توجه مركز الصادرات السعودية لافتتاح مثل هذا المنفذ يأتي بعد موافقة الجهات الأمريكية على فتح المنفذ الحدودي لجديدة عرعر والذي يربطها بالعاصمة العراقية بغداد وذلك في الأول من حزيران.
من جهته أكد الدكتور الزامل على المصدرين السعوديين توخي أقصى درجات الحذر للاعتمادات البنكية في البدء بشكل عملي بالتصدير عبر منافذ جديدة لتصدير بضائعهم إلى السوق العراقية، بأن يلزموا رجال الأعمال العراقيين بتحمل جميع مسؤوليات ومخاطر نقل البضائع إلى مدنهم على أن تنتهي مهمة رجل الأعمال السعودية إلى المنفذ الحدودي.
وطالب الزامل بسرعة تحرك المصدرين السعوديين باستئجار المستودعات اللازمة لنقل وتخزين بضائعهم وتجهيزها بكل ما تحتاجه من معدات وخدمات على أن يكونوا على أهبة الاستعداد لمرحلة التصدير المقبلة والمشاركة الفعلية في إعادة إعمار العراق، فور إعلان افتتاح المنفذ الحدودي جديدة عرعر خاصة أنه لم يتبق من الوقت المحدد لإعلان افتتاحها سوى شهر ونصف الشهر.
وفي الشأن نفسه تقدم ما يقرب من ٤٠٠ من رجال الأعمال والشركات السعودية بطلبات لحجز مواقع لهم في منطقة الإيداع المقرر إنشاؤها بقرب معبر جديدة عرعر الحدودي بين السعودية والعراق والذي يتوقع أن يكون ملتقى بين المصدرين السعوديين والموردين العراقيين لتلافي حساسيات الوضع الأمني المتردي حالياً في العراق والذي يعيق دخول العديد من المصدرين السعوديين للعراق على الرغم من تنافسية منتجاتهم وخبرات شركاتهم في تنفيذ عمليات إعادة الإعمار التي تحتاجها السوق العراقية.